البحث في العلوم الاجتماعية في المشرق العربي: إشكاليات مراكز البحث خارج الجامعة*

ساري حنفي[1]

ملخص

تشجع الجهات المانحة على إنشاء وتطوير مراكز بحثية خارج الجامعة. وفقا لأجندة السياسة الجديدة وما بعد توافق واشنطن، كان هناك في الوقت ذاته تمكين لمؤسسات المجتمع المدني وإضعاف للدولة. وكان ينظر إلى الجامعة ويجري التعامل معها على أنها مؤسسة عامة وجزء من الدولة. وبالرغم من أن الجهات المانحة أدركت المزالق المؤسسية الناجمة عن نقل البحوث إلى خارج نطاق الجامعات، إلاّ أنها أبرزت فوائد إجراء البحوث في وحدات صغيرة الحجم لا تعوقها بيروقراطية الجامعة، وحدات مرنة وعملية وكفؤة. هكذا تصبح الجامعة من خلال هذه العملية لاعباً هامشيا جداً فيما يتعلق بالبحوث.

لقد أدى نمو المجموعات البحثية خارج الجامعة إلى ثلاث نتائج متناقضة فيما يتعلق بإنتاج البحوث. أولاً، أدى إلى تثبيط عزم أعضاء هيئات التدريس في الجامعات على إجراء البحوث، رغم أن بعضهم شارك في إجراء بحوث بالتعاون مع مراكز خارج الحرم الجامعي. ثانياً، أصبحت لدى المراكز مكتبات مزودة بالكتب الصادرة حديثاً بشكل أفضل مما لدى الجامعات، لا يتسنى للطلاب والباحثين في الجامعة الاستفادة منها. أما النتيجة الثالثة فتتعلق بنوعية وشكل إنتاج البحوث. فالبحوث التي تقوم بها هذه المراكز وتشجعها بحوث موجهة نحو السياسات، كالدراسات السكانية مثلاً. ويظل معظم هذه الدراسات غير منشور، أما القليل الذي ينشر فلا يخضع لعملية تقييم سليمة من الأقران. وبالإضافة إلى ذلك، شجع هذا النوع من التمويل الأعمال الاستشارية، وهذه تقوم على تعميمات ذات مستوى منخفض واستقراءات مبنية على جداول مستمدة من عينات صغيرة. يعتمد هذا البحث على العمل الميداني الذي أجري

* مترجم عن الإنكليزية.

[1] أستاذ مشارك في الجامعة الأميركية في بيروت. البريد الإلكتروني: sh41@aub.edu.lb يتوجه الكاتب بخالص الشكر والتقدير إلى الباحثين كافةً الذين ناقشوا الأفكار وراجعوا مسوّدات هذه الدراسة. ويخصّ بالشكر سليم تماري (Salim Tamari)، وسوجاتا باتيل (Sujata Patel)، وآن – سوفي بوازار (Anne-Sophie Boisard)، وريغاس أرفانتيس (Rigas Arvantis)، ورولان واست (Roland Waast) وجاك غايار (Jacques Gaillard).

في إطار مشروع «تقييم القدرات العلمية والتكنولوجية لبلدان البحر الأبيض المتوسط» (ESTIME)

لِعلم الاجتماع في العالم العربي مهمّة نقدية مزدوجة أولها (أ) تفكيك المفاهيم المتأتية من المعرفة والخطابات في مجال علم الاجتماع التي تكلّمت بالنيابة عن العالم العربي وتطبعها سيطرة غربية وأيديولوجية ممركزة إثنيًا، و(ب) نقد المعرفة والخطابات التي تضعها مختلف المجتمعات العربية لنفسها (Khatibi, 1975:1)

ما يمارسه الخبراء يتمحور حول وضع تقنيات لتحويل المجتمع «الأصلي» أكثر منه حول جمع المعرفة حول هذا المجتمع في «خصوصيته» (Roussillon, 2002)

أولاً: مقدّمة: تاريخ العلوم الاجتماعية كرابط ما بين المستوى العالمي والمستوى المحلي

يشير الاقتباسان المذكوران في بداية الدراسة هذه إلى علاقة إشكالية ما بين إرث العلوم الاجتماعية الغربية والمجتمع المحلي في المنطقة العربية. ولا بدّ من أنّ أضم صوتي إلى صوت «آلان روسيون» (Roussillon, 2002) الذي يعتبر أن العلوم الاجتماعية في العالم العربي كانت جزءًا من المشروع الاستعماري. وتعكس النصوص الإستشراقية على غرار كتاب «وصف مصر» (Description de l'Egypte) المؤلف من 5 مجلدات هذه النوايا الاستعمارية. في خلال المرحلة الأخيرة من حقبة الاستعمار، وبشكلٍ خاص بعد أن حصلت الدول العربية على استقلالها، نشأ ما يسمّى بـ«العلوم الاجتماعية الأصليّة أو العلوم الاجتماعية المسلمة» (sociologie musulmane). وحاولت هذه أن تفسّر طبيعة المجتمع العربي المنقسم إلا أنها حافظت على موقفٍ مستشرق إذ بالغت في النظر للخصوصية الثقافية. ولم ينشأ مجتمع العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية إلاّ في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في المنطقة العربية لينظر في المجتمع العربي نفسه. ونسج مجتمع العلوم الاجتماعية هذا علاقةً معقّدةً ومليئة بالتناقضات مع العلوم الاجتماعية والعلماء في الغرب، ترعاها من جهة شراكة غير متكافئة وغير متساوية إذ بقيت التحليلات ترتكز على وجهات النظر الأكاديمية التي ولدت في الغرب، لكن من جهة أخرى كانت هذه الشراكة شراكة زمالة مع الغرب. نتيجةً لذلك، غالبًا ما تُعتبر العلوم الاجتماعية اختصاصًا غربيًا ما يثير مسألة شرعيّتها.

إن هذه العلاقة مع الغرب قديمةٌ جديدة. منذ صدور ما يسمّى بـ «توافق واشنطن» في سنة 1995 (حنفي وطبر، 2005) الذي أوصى بألا تقتصر المعونة على الحكومات بل أن تشمل أيضًا المجتمع المدني، ساهمت الأسرة الدولية في إطلاق أنشطة الأبحاث وقدّمت لها الدعم المالي في مراكز الأبحاث خارج الجامعات الوطنية. ويستحيل مقاربة إنتاج الأبحاث العلمية الاجتماعية وفهمه بشكلٍ كامل إذا ما تجاهلنا في المقام الأول تكوين العلوم الاجتماعية في المنطقة هذه منذ حقبة الاستعمار، ناهيك بالاقتصاد السياسي المتّبع في نظام المعونة. تركّز هذه الدراسة على تأثير العامل الأخير على هيكلية الأبحاث والإنتاج على حدٍ سواء في المشرق العربي (مصر والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية وسوريا).

يرتبط ازدياد عدد مراكز الأبحاث في المشرق العربي بانتشار ظاهرة المنظمات غير الحكومية. في العالم العربي، يعمل 122 مركزًا تقريبًا في مجال أنشطة البحث، ونشأت المراكز هذه في إطار

المرحلة الانتقالية السياسية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية ولبنان والمرحلة الانتقالية الاقتصادية في مصر والأردن. ولا تقتصر هذه الوفرة على المنطقة هذه بالتحديد بل تميّز بشكل عام أي بلدٍ من البلدان النامية حيث تقدّم الأسرة الدولية معونتها لتعزيز المجتمع المدني في البلد المستفيد.

أقدّم في دراستي هذه تحليلاً عن الأثر الذي يتركه تداخل هيكليات السلطة ضمن المجتمع والدولة والمجموعة الدولية وسوق إنتاج الأبحاث، على مواضيع الأبحاث والعلاقة بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. بالتالي، تنظر هذه الدراسة في مراكز البحث من منزلة المنظمات غير الحكومية غير التابعة للمؤسسات الأكاديمية ناهيك بأثر هذه المراكز على الإنتاج البحثي. ترتكز الدراسة هذه على برنامجين للأبحاث، أولهما برنامج «إستيم» (ESTIME)، الذي يركّز على تمويل الجهات المانحة لأنشطة الأبحاث[2]، حيث أجريت من خلاله 52 مقابلةً مع عددٍ من الجهات المانحة والمنظمات الدولية المعنية بتمويل الأبحاث في المشرق العربي إلى جانب الجهات المتلقية من مراكز بحث وجامعات. أما برنامج الأبحاث الثاني الذي توليت تنسيقه، فيركّز على العلاقة التي تربط الجهات المانحة والمنظمات الدولية بالمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وبالتحديد على وضع الأجندة والتشبيك بين ما هو محلي وما هو دولي[3].

وتلقي هذه الدراسة الضوء أيضًا على دور قادة المنظمات غير الحكومية المحلية ومنهم الباحثون بصفتهم النخبة الجديدة، وهي «النخبة المعولمة»، التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى المحافل الدولية (على غرار مؤتمرات الأمم المتحدة المتخصصة، والشبكات الدولية وغيرها) لكن تبقى مشاركتها ضعيفة في وضع أجندة الأبحاث فيها. وإذ تثير الدراسة هذه النماذج السائدة على غرار مواضيع البحث والمنهجيات المعتمدة والأسئلة المطروحة، تشدد أكثر على الجهات الفاعلة وهيكلية حقل الأبحاث.

بعد رسم ملامح هيكلية الأبحاث، أغوص في هذه الورقة في سبل تأثير الجهات الفاعلة الخارجية على إنتاج الأبحاث في المنطقة. وتشمل الجهات المانحة الوكالات المانحة (كصندوق المساعدة للتعاون الفرنسي، وللمؤسسات الألمانية التابعة للاحزاب Stuftungs، ومجلس السكان، ووكالات الأمم المتحدة) والمنظمات الدولية (كمؤسسة فورد و مركز البحوث الكندي للتنمية الدولية). أقدّم في هذه الدراسة النماذج وأصوّرها بناءً على التوجهات السائدة، إلا أنني لا أدّعي القيام بجردة شاملة لأنشطة التمويل ومراكز الأبحاث إذ إن الاتجاهات هذه تحمل طابعًا عامًا وتحوي استثناءات عدّة.

[2] أجري العمل الميداني ضمن إطار مشروع الأبحاث «إستيم» (ESTIME) وهو مختصر لـ «تقييم القدرات العلمية والتقنية والابتكارات في دول البحر المتوسط». ويهدف المشروع إلى تقديم وصف للقدرات العلمية والتكنولوجية في مجال البحث العلمي في ثماني دول متوسطية شريكة للاتحاد الأوروبي. يصوّر المشروع الروابط الوثيقة بين مجالَي الأبحاث في أوروبا ومنطقة المتوسط إذ يقدّم الأدلة الدقيقة حول البحث والتطور التقني والابتكار في منطقة المتوسط بناءً على تحقيقات مستمدّة من التجربة ومراجعة شاملة لمصادر المعلومات. أطلق مشروع «إستيم» المركز الفرنسي لبحوث التنمية (IRD).

[3] أجرت مع ليندا طبر الأبحاث في هذا المشروع التي تجسدت في وضع كتاب (حنفي وطبر، 2005).

ثانياً: هيكلية الأبحاث في المشرق العربي

أشار باحثون عدّة من المغرب شاركوا في مشروع «إستيم» إلى أن ظاهرة مراكز الأبحاث التي تتخذ شكل المنظمات غير الحكومية غير منتشرة إلى حدٍ بعيد. إلا أن واقع الحال في المشرق العربي مختلفٌ كل الاختلاف. فمراكز الأبحاث إن كانت خاصةً أم من منزلة المنظمات غير الحكومية، تزدهر وتطلق مسوحات عدّة في مجال الأبحاث الاجتماعية التطبيقية لسببين اثنين: الأول هو عملية السلام في لبنان (بعد توقيع اتفاق الطائف سنة 1989) وفي الأراضي الفلسطينية (بعد مؤتمر أوسلو سنة 1993)، والثاني هو التحرر الاقتصادي في الأردن ومصر. واعتبرت الجهات المانحة أن الكلمة المفتاح هي «تعزيز» المجتمع المدني. فالمراكز هذه تنتج الأبحاث أو مجرّد المشورة البحتة (أي الأبحاث المقتضبة التي غالبًا ما تنتج تقريرًا لا يُنشر)[4].

يكشف المسح الذي أجريتُه حول مراكز الأبحاث في المنطقة أن المنظمات التي أجرت أنشطة البحث بشكلٍ أساسي هي من نوعين اثنين: أولاً منظمات الأبحاث المتخصصة على غرار مراكز الأبحاث التي نشأت ضمن إطار جامعي أو خارجه، ومن جهةٍ أخرى المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال التنمية والمناصرة والتعاون (على غرار المركز اللبناني لدراسات السياسة). على سبيل المثال، في الأراضي الفلسطينية، يشير الجدول رقم 1 إلى أن المؤسسات التابعة لجامعات لا تشارك سوى بنسبة ضئيلة في مجال الإنتاج البحثي (أربعة مراكز فحسب، تشكّل 10%)[5] فيما تسجل المنظمات غير الحكومية حضورًا طاغيًا بين مراكز الأبحاث. وتشكّل الهيئات المتخصصة 41% من المنظمات التي تنتج الأبحاث بينما تشكل المنظمات غير الحكومية المتخصصة في المناصرة والتنمية النسبة المتبقية.

الجدول 1: الهيئات التي تنتج الأبحاث في الأراضي الفلسطينية

نوع المركز	العدد	%
المنظمات غير الحكومية: مراكز الأبحاث	13	31
المنظمات غير الحكومية: مراكز التنمية والمناصرة	16	38
المنظمات غير الحكومية: مراكز التنمية والمناصرة والأبحاث	9	21
مراكز الأبحاث الجامعية	4	10
المجموع	42	100

[4] وضع المعهد الفرنسي للشرق الأوسط وبرنامج «إستيم» سنة 2005 قاعدة بيانات حول مراكز الأبحاث والباحثين. ومن المراكز الأربعة والخمسين، أصدر 27 مركزًا منشورات غير معلنة: «بشكل عام، تنشر المنظمات غير الحكومية الكتيّبات الدليل، وتلك التي تعمل في الميدان وتقدّم التدريب تنشر التقارير والتحقيقات، والجامعات تنشر أعمال الندوات (IFPO, 2007)

[5] ترتبط 3 من هذه المراكز بجامعة بيرزيت (معهد الصحة العامة والمجتمعية، ومعهد الحقوق، ومركز دراسات التنمية) والمركز الرابع يرتبط بجامعة القدس (مركز دراسات القدس).

تضم الأردن منظمات أبحاث متنوّعة، لكن اللافت أن السواد الأعظم منها يقع خارج حرم الجامعات. أنظر الجدول رقم 2.

الجدول رقم 2: الهيئات التي تنتج الأبحاث في الأردن

نوع المركز	العدد	%
مراكز الأبحاث الخاصة ومكاتب الاستشارات	23	31
المنظمات غير الحكومية	20	27
المؤسسات الحكومية	16	21
المؤسسات الدولية	13	17
المكتبات ومراكز التوثيق	3	4
المجموع	75	100

المصدر: (المعهد الفرنسي للشرق الأوسط 2007) بناءً على بيانات من (مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر – CERMOC ، 1995). إنخفض العدد هذا اليوم إلى 61 منظمة فاعلة.

لكن الصورة مختلفة في حالتين محددتين في المنطقة، ألا وهما سوريا ولبنان من جهة ومصر من جهة أخرى. في لبنان، ما زالت الجامعات معقل الأبحاث. أظهر مسح «إستيم» أن 85% من الباحثين موضوع الدراسة (أي 60 من 71 باحثًا) يتبعون للجامعات اللبنانية (IFPO, 2007). وتعيش سوريا الوضع عينه بيد أن الأسباب تختلف، وأبرزها أن الحكومة ما زالت تتحكم بالإنتاج في مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. فيتّسم الإنتاج البحثي بنبرةٍ دفاعيةٍ شديدة ويكون تحت تأثير رقابة سلطة الحزب الواحد. على عكس البلدان الأخرى، تشكّل مصر حالةً خاصة حيث تُعتبر مراكز الأبحاث العامة في العلوم الاجتماعية ظاهرةً أساسية تعود إلى الخمسينيات من القرن الماضي. تضمّ مصر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (NCSCR) في القاهرة، إضافةً إلى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية شبه الرسمي. أما المراكز الأخرى، فتتبع الجامعات على غرار مركز الأبحاث الأميركي في مصر (ARCE) في القاهرة أيضًا.

لا يقتصر تمويل المؤسسات هذه على الجهات المانحة الدولية لكن التمويل يأتي أيضًا من الأنظمة الملكيّة في دول الخليج. فغالبًا ما تموّل الأنظمة الملكية المطلقة هذه العلوم الاجتماعية غير الحاسمة وأسلَمتها، إضافة إلى مراكز الأبحاث التقنية. لكن المشهد أمسى مؤخرًا معقدًا بخاصةٍ في ما يتعلق بمساهمة دولة قطر في تعزيز مواضيع الأبحاث كالديمقراطية على سبيل المثال. إلى جانب التمويل الغربي وتمويل دول الخليج والتمويل الوطني، تستفيد بعض المراكز كمركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية من التمويل العربي إذ تواصل المؤسستان عملهما بفضل دعم وتبرعات شخصيات عربية في مجال الأعمال.

أدّى نمو مجموعات الأبحاث خارج الجامعات إلى ثلاث نتائج متناقضة في الإنتاج البحثي. أولا، ثبّط عزيمة الأساتذة الجامعيين على إجراء الأبحاث على الرغم من أن بعضهم أقام روابط تعاون وتنسيق مع

المراكز خارج حرم الجامعات. وتتمتع المراكز هذه بالتجهيزات الملائمة وتحوي مكتباتها على منشورات وإصدارات أكثر حداثةً من تلك التي تحويها المكتبات الجامعية. إلا أن المكتبات هذه تبقى خاصةً وعادةً لا تكون مفتوحة أمام الجمهور إلاّ في حالات نادرة حيث تكون مفتوحةً ضمن ساعات محددة.

ثانيًا، بما أن المراكز هذه مبعثرةً خارج حرم الجامعات، فهي لا تحثّ الخريجين والطلاّب على حد سواء على الإنخراط في الأبحاث[6]. وأشار مشروع «إستيم» إلى أن المراكز هذه غالبًا ما لا تروّج لمكتباتها على موقعها الإلكتروني أو في كتيّباتها (IFPO, 2007). وبشكلٍ عام، يلحظ المرء أن مراكز الأبحاث هذه قلّما تقوم بأي جهدٍ لتتعاون مع الجامعات وتفتح المجال أمام الطلاب والأساتذة للاستفادة من مواردها.

أما النتيجة الثالثة فترتبط بجودة الإنتاج البحثي وشكله. تروّج المراكز هذه لأبحاث موجّهة نحو السياسات على غرار الأبحاث حول دراسات السكان (2004). ولا ينشر معظم الدراسات هذه وإذا ما نشرت لا تخضع لعملية مراجعة ملائمة من الأقران. أضف إلى ذلك أن نوع التمويل هذا قد شجّع الاستشارات والأبحاث السريعة (الشبيهة بالوجبات السريعة) حيث تُصمّم الأبحاث وتُطبّق وتُحلل في غضون ستة أشهر. تعتمد الأبحاث هذه على تّعميمات متدنية المستوى واستنباط من جداول مشتقّة من عيّنات صغيرة. ولا يقدّم بعض المنظمات المموّلة دعمها إلى الأبحاث بل يقتصر تمويلها على ورش العمل وأنشطة التشبيك ضمن مشاريع الأبحاث.

ثالثاً: في «حقل» الأبحاث ومجتمع الأبحاث

فيما يضم لبنان ومصر (والأردن ولو بشكلٍ محدود أكثر) مجتمعات بحثية واسعة مبعثرة بين الجامعات ومراكز الأبحاث، يختلف المشهد في الأراضي الفلسطينية حيث تنجح قلّة قليلة من كبار الباحثين في بلوغ مسار تمهّني يعتمد بشكلٍ أساسي على التدريس وإجراء الأبحاث. شارك عددٌ قليل من الباحثين الذين أطلق عليهم «فانسانٍ روماني» (Romani, 2001) إسم «المقاولون أصحاب المشاريع الفكرية» (intellectual entrepreneurs) في عقود الأبحاث في الأراضي الفلسطينية. وكشف لي أحد الباحثين المرموقين بتهكّم أنه حاليًا منخرطٌ في 8 مشاريع بحث. بالتالي، ينتشر اليوم نموذج المراكز القائمة على السوق ويهدّد ميدان الأبحاث، إذ يكون إنتاج الأبحاث هذه واستهلاكها مخصصًا لبعض العملاء المحددين من دون الجمهور. وعلى عكس لبنان ومصر، تعاني الأردن نقصًا في مراكز الأبحاث الملائمة. كان المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في عمّان (وكان يعرف في السابق بمركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر – CERMOC) في طليعة المراكز التي أنتجت معظم الأبحاث حول التاريخ الاجتماعي والهجرة ومخيّمات اللاجئين في الأردن. على سبيل المثال، ينتج مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية المنشورات السياسية فيما أنتج مركز الأردن الجديد الذي أنشئ سنة 1990 الأبحاث الجيّدة حول التاريخ الاجتماعي لكنه غالبًا ما انتهى به المطاف إلى إنتاج الدراسات الصحفيّة إن جاز القول حول الاقتصاد الأردني والنظام السياسي وعملية التحوّل نحو الديمقراطية.

[6] يخبر أحد طلاب الماجستير في رام الله لسوء الحظ أنهم «مجبرون على التجوّل في كافة أنحاء الضفة الغربية من مدينة إلى أخرى ليجدوا كتابًا هنا وآخر هناك. وفي غياب مكتبة عامة مركزية (حيث المكتبات البلدية تكون عادةً فقيرةً جدًا)، يعتمد مخزون الكتب في المكتبات الجامعية كليًا على تبرّعات الكتب».

ولهذه الوقائع نتائج في مجال الاستثمار. فيسود في مراكز الأبحاث تحّيز ساحق يرجّح كفّة الهيكلية المادية على حساب الموارد البشرية. على سبيل المثال، يتميّز معظم المراكز بأنظمة تواصل متطوّرة تتيح النفاذ إلى الإنترنت والمواقع الإلكترونية والكتيّبات والمنشورات والرسائل الإخبارية. وغالبًا ما يقع خطاب الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المحلية حول المأسسة وبناء القدرات في خانة المعدّات أكثر منه في خانة الموارد البشرية. ونادرًا ما تُنظّم برامج التدريب للباحثين العاملين في هذه المراكز. إلا أن الباحثين ينضمّون إلى المراكز هذه بموجب عقود لمدّة مشاريع الأبحاث (تدوم عادةً 18 شهرًا) فيما يكون فريق العمل الإداري مؤلفًا من موظفين دائمين. نتيجةً لذلك، ينتقل الباحثون من مركزٍ إلى آخر وفق توفّر المشاريع. لكن هذا التنقل لافت ويحول دون مراكمة الباحثين للخبرة في رصيدهم. يدفع الوضع هذا بعدّة خرّيجين كفوئين للبحث عن وظيفة في المنظمات غير الحكومية الدولية وميادين التنمية أو حتى في الإدارات العامة. بالتالي تتراجع الأبحاث التوصيفية الاستقرائية. ولا يضطلع كلّ من الباحثين بأي دورٍ في وضع برامج الأبحاث داخل المراكز هذه. ولا يعقد معظم المراكز اجتماعات أسبوعية أو شهريةً، وبالتالي لا تتشارك المراكز القرارات مع الباحثين المتعاقدين. ولا عجب في أن هذه المراكز تبقى مرتبطةً بأفراد محددين وفي أفضل الحالات تكون عملية صنع القرار بين أيدي مدير المركز ومجلسه. وقد يشرح الواقع هذا سبب تمتّع عدد من هذه المراكز بمجموعةٍ واسعة من مشاريع الأبحاث لا يجمعها أي برنامج موحّد.

ساهم عدم مشاركة الباحثين الشباب والمبتدئين في عملية صنع القرار في تعزيز تهميشهم وإقصائهم. وتكون غالبية المحاضرات غير مفتوحةً أمام الجمهور وغالبًا ما تكون الدعوة موجّهة شخصيًا إلى أفراد جميعهم تقريبًا من المقّربين من دوائر المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث. وهذا لا يقتصر على الحضور لكن أيضًا على المشاركين في المحاضرات الذين يتنمون إلى جيل الباحثين الأكبر سنًا. وفي إطار الحديث عن انغلاق حقل الأبحاث، قال أحد الباحثين من رام الله: «أعطِني عنوان أحد المؤتمرات لأخمّن أسماء المتحدثين المختارين». من اللافت أنه حتى يومنا هذا قلّما توجّه المراكز الدعوة إلى تقديم أوراق عمل لورش العمل أو المؤتمرات التي تنظّمها. وفي إطار عملية تنظيم ندوة عصف ذهني حول الهجرة العائدة في المركز الفلسطيني للاجئين والشتات (شمل) في رام الله، امتعض بعضٌ من الذين تلقّوا دعوة إلى تقديم أوراق العمل عندما طُلب منهم توفير الملخّصات والسيرة الذاتية واعتبروها إهانةً بحقّهم إذ لا بدّ من أن يكون اسمهم كفيلاً بضمان اختيارهم.

يساهم مفهوم «بيار بورديو» (Pierre Bourdieu) حول الحقل (champ) في إلقاء الضوء على طبيعة الإنتاج الفكري[7]. فالحقل هو نتيجة التّفاعل ما بين قواعد الحقل المحدّدة و«هابيتوس» (habitus) الفرد ورأسماله (capital) (الاجتماعي والاقتصادي والرمزي) (Bourdieu, 1990). وفي حالة فلسطين، فإن قواعد حقل الأبحاث معقّدة ولا يحددّها الفاعلون المحليون فحسب لكن أيضًا الوكالات المانحة التي لا تخصص عقود الأبحاث إلى المراكز فقط بل تؤثر أيضًا على استخدام الموظفين.

إن الحقل هو حلبة صراع في المجتمع يتصارع فيها الفرقاء حول تملّك بعض أنواع رأس المال. وإذ يركّز الباحثون غالبا على الأفكار والأيديولوجيات المتباينة لشرح الصراع ضمن أحد الحقول، فإنهم

[7] إن الحقل هو نظام من المواقف الاجتماعية (على سبيل المثال حقل أبحاث) بهيكلية داخلية في مجال علاقات القوّة (تفاضل القوّة بين الجامعات ومراكز الأبحاث وكبار الباحثين والباحثين الجدد).

يغفلون هيكلية القوّة التي ترعاه، وهي هيكليّة تشوبها تصدّعات عدّة في داخلها وأبرزها الصدع الراسخ ما بين كبار الباحثين والباحثين الجدد والصدع بين متحدثي اللغة الإنكليزية ومتحدثي العربية والفرنسية. فكبار الباحثين يعرقلون مسيرة الباحثين الجدد في برهنة أنفسهم والأمر سيّان بالنسبة إلى متحدثي الإنكليزية الذين يعيقون تقدّم متحدثي العربية والفرنسية[8]. ولسخرية القدر، وبعد أن ساهمت نخبة الباحثين هذه بتهميش الباحثين الجدد والخرّيجين، راحت تشتكي من الافتقار إلى الباحثين الأكفّاء. ويقيم معظم كبار الباحثين في العواصم (مثل عمّان[9]، والقاهرة، وبيروت[10]، والقدس ورام الله)، بقرب مجتمع المانحين. فالتعليم جارٍ في أي مدينة من المدن لكن هيكلية الأبحاث تميل لأن تتمركز في العاصمة إلى جانب مجتمع المانحين[11].

وتتكوّن المجموعات ضمن مجتمع علم الاجتماع إثر هذه الصراعات. بناءً على الأنماط النموذجية (ideal-types) التي أشار إليها «جاك قبانجي» (قبانجي 2005: 75–77)، يميّز المرء بين ثلاثة نماذج من علماء الاجتماع. إن النموذج الأول هو عالم الاجتماع الملتزم (أو الناشط) المنخرط أيديولوجيًا وسياسيًا ووطنيًا في المشاكل الاجتماعية. إن النموذج الثاني لا يؤمن بدور الدولة الريادي في عملية تحديث المجتمع العربي ويبحث عن فاعلين جدد في المجتمع المدني لتطبيق المشروع هذا. أما النموذج الثالث والأخير، فهو يتضمن الخبراء المهتمين بالأبحاث العلمية الاجتماعية كأداة للتطوير بهدف إدارة الأزمة الاجتماعية إلا أنهم لا ينخرطون في الأبحاث النظرية الاستقرائية والنقدية. يعتبر «آلان روسيون» (Roussillon, 2002) في سياق مصر أن التقليد يتمحور حول علم الاجتماع اللاسياسي وما يسمّيه «اللاسياسية الهيكلية». يشهد المجتمع منافسةً غير متكافئة إذ، يسود ميل إلى تفضيل علماء الاجتماع الخبراء على حساب النماذج الأخرى إثر تدخّل الوكالات المانحة.

تؤدي المنافسة بين هذه المجموعات الثلاث على الموارد إلى أن يكون مجال الأبحاث خاضعًا لالتزام استحواذي بنموذج الهوية على حساب النقد الاجتماعي. بالغ التحليل العلمي الاجتماعي الحديث في وصف العوامل الخارجية والأثر السلبي الذي تركه الاستعمار على المجتمع المحلي، وقلّل من أهمية العوامل الداخلية والتناقضات داخل المجتمع نفسه. كما أن مواضيع الدّراسات على غرار التحوّل نحو الديمقراطية أو الرضا العام – التي استقاها العالم العربي من الغرب وتروّج لها الجهات المانحة، لا تعكس العمليات الداخلية العضوية في المجتمعات الحديثة. وفي الوقت نفسه، لا تحظى دراسة المواضيع المحلية الجديدة بالتشجيع. بسبب التناقض هذا، يقع الباحثون في فخّ ألا وهو أن انتقاد الافتقار إلى الديمقراطية يوحي ضمنًا بانتقاد هيكليات السلطة القائمة وبالتالي القبول بالمواقع التي تمثلها المجتمعات المانحة الدولية. لهذا السبب غالبًا ما تنتهي عدّة نقاشات في المنطقة الى أفق ضيق ولا تعكس سوى المحليات والنقاشات القديمة. وفي أغلب الأحيان، طبع النقاشات هذه خطابٌ يدافع عن استثنائية المجتمع موضع الدرس وفرادته وتميّزه عمّا يشار إليه بـ «المجتمعات الأخرى»، ما يتطلب بالتالي أجندة ومنهجيات خاصة بعلم الاجتماع ترعاها الاعتبارات الوطنية (Hanafi, 1999)،

---

[8] لم يقتنع «آلان روسيون» (Roussillon, 202) بمفهوم الحقل إذ اعتبر مجتمع الأبحاث في مصر مشتتًا وكل تشتت يبطل مفهوم الحقل.

[9] تضم عمّان 58 من 61 مركزًا (المعهد الفرنسي للشرق الأدنى 2007 ، IFPO).

[10] يقع 46 من 54 مركزًا أي حوالى 85% في بيروت (المعهد الفرنسي للشرق الأدنى IFPO, 2007).

[11] راجع دراسة «روماني» حول علماء الاجتماع في الضفة الغربية (Romani, 2007).

وتذهب النقاشات لدرجة رفع المجتمع بطابعه الفريد إلى مصافّ الأساطير كما هي حال الأبحاث حول المسائل الفلسطينية واللبنانية[12]. في حالة لبنان، يستهلّ عدّة كتاب مشاريع البحث والمنشورات بإعلان أن النظام السياسي في لبنان لا يمكن تحليله على ضوء التناقض ما بين العلمانية والطائفية الذي تنصّ عليه العلوم السياسية وأن المجتمع اللبناني فريدٌ من نوعه في المنطقة العربية. فغالبًا ما تنتج من العملية هذه معرفة عمليّة (Romani, 2007)، تفتقر إلى المفاهيم المعمّقة ومنظور المقارنة والنقد. بناءً على ما سبق، أحبّذ نموذج المفكّر الاجتماعي الذي يهتمّ بمواضيع المجتمع الحساسّة بخاصة عندما لا تقع ضمن أي اختصاص محدّد (Burawoy, 2007). في خلال السنوات الأربع الماضية، وبعد أن اتّخذ الفلسطينيون الهجمات الكمكازية كنمط رئيس للمقاومة العنيفة، نلحظ نزعةً جديدة بين بعض علماء الاجتماع الفلسطينيين الذي ينتقدون هذا النوع من الوطنيّة ويلتزمون ببحث المواضيع الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني. وأدان عددٌ من الباحثين الفلسطينيين الأعمال هذه فوقّعوا على العرائض وأصدروا المقالات في الصحف الفلسطينية واصفين الهجمات بالإشكالية.

رابعاً: نظام المعونة ونشوء مراكز الأبحاث من منزلة المنظمات غير الحكومية

تجلّت هذه العمليات بشكلٍ واضح بسبب التغييرات في التمويل بعد التسعينيات إثر ازدياد عدد مراكز الأبحاث التي عزّزتها الجهات المانحة بالتعاون مع النخب المحلية. فقبل العام 1990، كانت الجامعات هي التي تنتج الأبحاث في مجال علم الاجتماع بشكلٍ أساسي.

ولعلّ المثال الفلسطيني خير دليل على هذا التحوّل. على سبيل المثال، وُضع كتاب «علم اجتماع الفلسطينيين» (The Sociology of the Palestinians) ليقدّم علم اجتماع يتناول فلسطين يكون «قريبًا وملتزمًا وموجّهًا نحو العمل» (Nakhleh and Zureik, 1980, p.11-12) ويراعي التبعية والطبقات الاجتماعية والاستغلال الاستعماري (Tamari, 1980). في التسعينيات، تغيّر هذا التوجّه الملموس لعلم الاجتماع. ويعود هذا التحوّل جزئيًا إلى إطار الأبحاث المؤسسي. فالازدياد في عدد مراكز الأبحاث التي تعتمد على الهبات الأجنبية يشكّل جزءًا من الأجندة الليبرالية الجديدة التي ترتكز على إيمانها بضرورة تعزيز منظمات المجتمع المدني المحلية لتيسير التحوّل من مجتمع يشهد نزاعات إلى مجتمع يخرج من النزاعات، بهدف إعادة النظر في الطرق التي يتم بواسطتها إدخال الطبقات الدنيا في العلاقات الناشئة ما بين الدولة والمجتمع. وينطبق هذا الأمر اليوم بشكلٍ خاص على فلسطين التي عاشت تاريخًا طويلاً من النزاعات الداخلية والخارجية. ولهذه الأجندة تأثيرات مباشرة على هيكلية المعرفة العلمية الاجتماعية. يعتبر «كريشنا» وآخرون (Krishna et al., 1998, p. 269) أنه عوضًا عن إنشاء المؤسسات الوطنية التي تنظّم المعرفة ضمن هيكليات متناسقة، تنوع أجندة من هذا النوع بنى البحث وتخلق تراتبيات في حقل البحث. وفي حالة فلسطين، يكون لهذه الأجندة نتائج مهمة نظرًا لضعف الهيكلية المؤسسية التعليمية واحتلال الأراضي الفلسطينية والتأثير الشديد للمجموعة الدولية على السياسة الفلسطينية الداخلية.

[12] على سبيل المثال، أنظر المراجعة النقدية لاتجاهات الأبحاث حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في (Hanafi 2006)، و (Zureik, 2003).

وإذا ما اسقطنا العملية هذه على أجندة الأبحاث في المشرق العربي، نجد أن التحولات في أجندة الجهات المانحة ترتبط جوهريًا بعمليات معقدّة ثلاث:

في المقام الأول، منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، شهدت سياسة تقديم المعونة إلى المنظمات غير الحكومية تحولاً أساسيًا. وعلى الساحة الدولية، تزامن هذا التحول مع تغيّر في مصادر التمويل إذ تلاشى الدعم الذي يعتمد على التعاضد ما بين المنظمات غير الحكومية في بلدان الشمال وتلك في بلدان الجنوب لتحلّ مكانه العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين المنظمات غير الحكومية في الجنوب والوكالات الحكومية والتنموية في الشمال. وعلى المستوى الإقليمي والمحلي، تزامن التحول مع حرب الخليج الثانية سنة 1991 وبداية محادثات مدريد للسلام التي أدّت إلى إعادة تحديد مركز فلسطين الجيوسياسي وإعادة تحديد الضفة الغربية وقطاع غزة كمواقع لـ «صنع السلام».

ثانيًا، أنشأ التحوّل في سياسة تقديم المعونة إلى المنظمات غير الحكومية في المنطقة أشكالاً داخلية جديدة من رأس المال الاجتماعي والسياسي، فحظيت مراكز الأبحاث بالتشجيع وأنشئت على حساب التمويل الممنوح إلى الجامعات. كانت هذه الخطوة جزءًا من أجندة السياسة الجديدة لتمكين مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثًا، أدى ولوج المنظمات غير الحكومية المحلية قنوات المعونة إلى بروز مواضيع جديدة وتغييرات عدّة في الأسس المؤسسية والمفهومية التي تُبنى عليها المنظمات غير الحكومية. فالمنظمات هذه تمثّل مواقع متجزئة (fragmentary sites) أي أنها محليّة الموقع ضمن قنوات تنموية وتقوم بالتشبيك على المستوى العالمي. ولقد نشأت نخبةٌ جديدة مُعولمة، وهي النخبة التي تُعنى بنوع من المواضيع عابرة الحدود حيث تكون أعمال الفاعلين المحليين محطّ انتباه النقاشات والأنماط التنموية والمعايير الدولية غير المرتبطة بالسياق المحلي.

في هذا السياق وفي إطار الأزمة الثلاثية الأبعاد التي تشهدها العلوم المحلية (لناحية التمويل والمؤسسات والثقة بالنفس) (Waast, 1996)، لا بدّ من أن ينظر المرء في نشوء مراكز الأبحاث من منزلة المنظمات غير الحكومية. وأتطرّق أدناه في هذا الصدد إلى ثلاث نقاط ألا وهي: الجانب المؤسسي، ونشوء مجتمع المعرفة وأخيرًا التأثير على تشكيل النخبة.

1. الجانب المؤسسي: تمكين المنظمات غير الحكومية وتجريد الدولة من سلطتها

في خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، عرفت المنظمات غير الحكومية عملية تمهين ومأسسة في قدرتها على المناصرة وإجراء الأبحاث وبخاصةٍ في دخولها المتنامي في مجال التعاون من أجل التنمية. ولقد اعتمدت المنظمات هذه ممارساتٍ جديدة اتّخذت شكل الأبحاث وبرامج التدريب على التربية المدنية وأنشطة نشر الوعي بين المواطنين.

ولقد شجّعت الجهات المانحة الدولية إنشاء المراكز هذه وتطويرها. وتفترض أجندة السياسات الجديدة أن يرافق تمكين مؤسسات المجتمع المدني تقويض إمكانيات الدولة وتجريدها من سلطتها. في الأراضي الفلسطينية، ترتبط وزارة التعليم العالي بشكلٍ وثيق باللجنة العليا للتعليم العالي التي تعتمد عليها الجامعات الفلسطينية. وبالتالي، باتت الجهات المانحة تنظر إلى الجامعات هذه على أنها مؤسسات رسمية أكثر منها مؤسسات من المجتمع المدني. ونتيجةً لذلك، أمست الجامعات تنتج الخرّيجين المنفصلين عن حقل الأبحاث. أضف إلى ذلك أن قادة مراكز الأبحاث رفضوا الانتساب إلى

الجامعات خوفًا من أن تحسم الجامعات لصالحها نسبةً من الأموال المخصصة للمراكز. في الواقع، تتلقى جامعة بيرزيت، شأنها شأن الجامعات الأخرى في العالم، نسبةً تتراوح ما بين 30 و80 في المئة من ميزانية المشروع تخصصها للتكاليف التشغيلية والإدارية والتسهيلات التي يقدّمها المشروع. وفي بعض الأحيان، أعرب قادة المراكز عن رأيهم بكلّ صراحة متذرّعين بأسباب شخصية مثل إبقاء مراكز الأبحاث بمنأى عن سيطرة بعض أعضاء هيئة التدريس والإدارة. بالتالي، تعجز الجامعات الفلسطينية عن توليد الموارد الملائمة للتدريس والأبحاث على حدٍ سواء.

صحيح أن لانتقال الأبحاث إلى خارج نطاق الجامعات سلبياتٌ خطيرة، إلا أنّه لا بد من الاعتراف أيضًا بمنافعه. فوحدات الأبحاث صغيرة النطاق تتفادى بذلك البيروقراطية داخل الجامعات وتتمتّع بالمرونة والفعالية في وقت تفرض قوات الاحتلال الإسرائيلي الحصار ومنع التجول بشكلٍ يومي في الأراضي الفلسطينية. أخيرًا، تدرك بعض الجهات المانحة والوكالات الخارجية حقيقة الوضع هذا.

فالمعضلة ما بين تمكين المنظمات غير الحكومية وتجريد الدولة من سلطتها لا تأخذ في عين الاعتبار تكاثر الجامعات الخاصة ومنها 6 جامعات في لبنان و5 في مصر و4 في سوريا و4 في الأردن وجامعة واحدة في الأراضي الفلسطينية. ولا تتمتع هذه الجامعات (باستثناء الجامعات في لبنان نسبيًا) سوى بموارد نادرة مخصّصة للأبحاث. إلا أن دول الخليج تشهد ظاهرةً مختلفة، فعوضًا عن تطوير الجامعات الرسمية الوطنية، تطوّرت الفروع الدولية من الجامعات الرائدة في العالم (على سبيل المثال كارنيغي ميلون Carnegie Mellon، وتكساس أي أند أم Texas A&M، ووايل كورنيل Weill Cornell، والسوربون Sorbonne وغيرها). إلا أن ماسماه منير بشور الإسقاط المظلي (Bashour, 2006) للهيكليات هذه على بلدان الخليج لا يشجّع إنتاج الأبحاث وتحتل العلوم الاجتماعية في المؤسسات هذه موقعًا هامشيًا.

2. التأثير على تشكيل النخبة

فيما تتنافس مختلف المنظمات غير الحكومية على مصادر التمويل الجديدة، برزت انقساماتٌ جديدة. يشكّل أبناء الطبقة الوسطى هذه النخبة الناشئة المنخرطة في الأبحاث والمناصرة والتنمية التي أسقطت النخبة القديمة العاملة ضمن المؤسسات الخيرية التطوّعية في مجال الإغاثة بشكلٍ أساسي. كما أن الانقسامات الداخلية ما بين الريف والمدينة، والإسلامي والعلماني، ومتحدثي الإنكليزية ومتحدثي العربية، والتكنوقراط المحترفين والناشطين المناضلين قد استُنسخت مجددًا بل أضحت أكثر وضوحًا. وتمثّل هذه الانقسامات علامات وشقوقا تعكس عملية نشوء النخبة الجديدة هذه.

يجرى اليوم معظم الأبحاث في إطار هيكليات المنظمات غير الحكومية وليس في مراكز الأبحاث الجامعية المتخصّصة أو حتى في مراكز الأبحاث التابعة للجامعات. ولهذا الواقع عواقبُ وخيمة إذ يؤثّر على جودة الأبحاث ونوع المقاربة والمنهجيّة المستخدمة وتشكيل النخبة ونشوء نخبة «مُعولمة" جديدة في المجتمعات المحلية (حنفي وطبر، 2005). تقوم هذه الدراسة بالتالي على افتراض أساسي بأن المعرفة والممارسات تشهد عمليّة إعادة هيكلة وأن عملية تشكيل النخبة الجديدة ساريةٌ في قطاع الأبحاث والمنظمات غير الحكومية في المشرق العربي اليوم. وتُسمّى «النخبة المعولمة» إذ بإمكانها النفاذ إلى الساحة الدولية ضمن مؤتمرات الأمم المتحدة وورش العمل الدولية والمؤتمرات العلمية وغيرها لكنها لا تشارك في عملية صنع القرار في هذه الفعّاليات الدولية.

ولا يمكن فهم تشكيلة الحقل هذا إذا ما تجاهلنا البيئة العامة في المنطقة وآثار السياسات التي تتّبعها الجهات المانحة لتمكين فئة محددة من نخبة الباحثين. لكن لا بدّ من التشديد بشكلٍ خاص على أن المسؤولية لا تقع على عاتق الجهات المانحة وحدها لكنها مسؤولية تتشاركها أيضًا مع النخبة المُعولمة التي تتصرف وتجري الأبحاث بشكلٍ منفصل عن الطلب الاجتماعي والنظرة طويلة الأمد. في الواقع، يتحمّل الفاعلون المحليون مسؤوليةً تعزيز بعض المجموعات على حساب مجموعات أخرى. وأحيانًا، تقترح الجهات المانحة فكرةً ما لكنّها لا تأخذ في عين الاعتبار النزاعات والانقسامات الداخلية ضمن المجتمع أو تفضيلات الفاعلين أنفسهم. على سبيل المثال، اقترحت مؤسسة فورد سنة 1995 إنشاء شبكة لمراكز الأبحاث السياسية (الرابطة) تضم 5 مراكز أبحاث فلسطينية، إلا أنها تجاهلت تلكّؤ بعض المنظمات عن الانخراط في التشبيك. فتحوّلت مبادرة التشبيك هذه في نهاية المطاف إلى نادٍ صغير الحجم. وعلى الرغم من أن الأفكار والمعرفة تنتقل ضمن قنوات المعونة وتحتضنها الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية على حدٍ سواء، يقوم الفاعلون المحليّون بتفسير المفاهيم وإعادة الربط في بينها. فصحيح أن مؤسسة فورد وضعت فكرة الشبكة لتكون حيزًا مفتوحًا إلا أن هذه الفكرة أعيدت قراءتها من قبل الفاعلين المحليين كزمرة.

إن قيام عدد من الممارسين وقادة المنظمات غير الحكومية بإعداد التقارير و/أو المنشورات في حقل الأبحاث يجعل من الصعب فهم العلاقة ما بين المعرفة والمجتمع بدون الرجوع إلى التحوّل الداخلي في قطاع المنظمات غير الحكومية. كُتب الكثير عن أن المناصب بأجر في المنظمات غير الحكومية تجذب الأفراد المتعلّمين والماهرين غالبًا على حساب القطاع العام. لكن مفهوم «النخبة» المستخدم هنا أوسع بكثير ويتناول كيف أن نشوء مجموعة اجتماعية جديدة يعرقل تضمين المنظمات المحلية في الشبكات الاجتماعية المحلية بالتزامن مع نشوء النموذج الليبرالي الجديد الذي يحوّل العلاقة ما بين الفرد والمؤسسات الاجتماعية.

خامساً: المعرفة بأشكالها الجديدة

منذ التسعينيات من القرن الماضي، نميّز أنواعًا جديدة من المعرفة الناشئة التي تقيّم المجتمعات الحديثة في المنطقة[13]. وكما في باقي دول العالم، بات المنظور الجندري أساسيًا لتقييم التغيّرات في المجتمع العربي الحديث. تنظر المواضيع المطروحة كالجندرية والتحوّل نحو الديمقراطية في العالم العربي والمناهج الدراسية وتاريخ تجارب النساء الشفوي في السيطرة الذكورية وشبه الذكورية. إلا أن الأبحاث هذه لم تُطوّر من خلال مقاربة «تحليل تعميم المنظور الجندري» وتبقى اليوم سطحيّة إلى حدٍ ما على خلاف هذه الأبحاث في بلدان الشمال وبعض بلدان الجنوب. وكما ذكرنا آنفًا، يفضّل مجتمع الجهات المانحة بشكلٍ عام توجيه التمويل إلى مراكز الأبحاث من منزلة المنظمات غير الحكومية مع بعض الاستثناءات. فكان ينظر إلى المنظمات غير الحكومية في مواقعها المتجزئة (fragmentary sites) كهدفٍ سهلٍ لا بدّ من أن يحتضن انتقال الأنشطة والمنهجيات البحثية الجديدة إليه.

[13] كما أشار جورج روزن، إضطلع بعض المنظمات الدولية بدور ريادي في تطوّر حقل ما. واعتبر أن «مؤسسة فورد... أدت دورًا تأسيسيًا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثّانية في تحديد دراسات مسحيّة وخطابات التنمية ونظريات التنمية». (Rosen, 1985: 66).

وشُجعت المنظمات غير الحكومية، في إطار أنشطة الأبحاث الجديدة، على ربط أبحاثها بمفهوم «الجمهور» الجديد الذي يعتبر أن المواطنين بحاجةٍ إلى أن يشعروا بالرضا تجاه الأنشطة الممارسة في المجالين الاجتماعي والسياسي. وتزعم مراكز الأبحاث التي هي منظمات غير حكومية أن هذه النماذج يتقبّلها المواطنون الجدد، ما يشير إلى تفوّق تحليلها على منهجيات الأبحاث التقليدية التي تدافع عنها الجامعات وتستخدم تحليل المقارنة المعمّق. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت المنظمات غير الحكومية التنموية مجموعةً جديدة من المفاهيم التي يسميها «ريكاردو بوكو» (Riccardo Bocco, 2006) مجتمع المعرفة (knowledge society). ويشير إلى أن هذا المصطلح إضافةً إلى إدارة المعرفة (knowledge management) وتشارك المعرفة (knowledge sharing) من المفاهيم التي يعزّزها البنك الدولي فعليًا (World Bank, 1998) وتميل لأن تضفي قيمةً على المعرفة إذ تقدّم نظريةً مسبقة ترافقها منهجيتها الخاصة. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مجموعة المفاهيم الخاصّة به على غرار المعونة القائمة على المعرفة (knowledge-based aid) ليضيفها إلى مفاهيم البنك الدولي، فقدّم منظورًا جديدًا لتقييم العمليات الاجتماعية والنظر فيها في الأراضي الفلسطينية. تشرّع هذه المفاهيم تدخّل الجهات المانحة من خلال الأدوات العلميّة وأنظمة القياس والرقابة بناءً على تجارب سابقة محددة (Bocco, 2006). وقد أصبحت المعرفة حول النظام السياسي والفاعلين الاجتماعيين في المجتمعات المتلقية بارزة إلى حدٍ بعيد حول النزعة التوجيهية للحكومات الغربية والمنظمات الدولية للسياسات.

إلا أن التحليل الذي أقدّمه للتدخل العملي للجهات المانحة يجب ألا يشير بأي طريقةٍ كان إلى وجود تجانس في أجندات الجهات المانحة أو لدى متلقي الأجندة في مراكز الأبحاث في المنطقة.

صحيحٌ أن الجهات المانحة تؤثّر على مراكز الأبحاث المحلية بهدف الدفع قدمًا بأجندتها السياسية الخاصة، إلا أن ذلك لا يعني أن شركاءها ينصاعون بدون أي مقاومة لإرادتها. في مجال الأبحاث، تدعم وكالات التمويل موضوع بحث محددّ على حساب مواضيع أخرى. لذا تخضع مواضيع البحث لـ"التلاعب" بشكلٍ غير مباشر، إلا أن الجهات المانحة نادرًا ما تمارس أي سلطة على عملية إنتاج الأبحاث بعد أن أثّرت على اختيار الموضوع. إن مشاريع الأبحاث تميل إذا لأن تعكس الموقف السياسي الرسمي للجهة المانحة أو حكومتها، ولكن يجب عدم اعتبار أن ذلك يحصل بشكل منتظم. على سبيل المثال، دعمت مؤسسة ألمانية مؤتمرًا نظمّته الإسكوا (ESCWA) بعنوان «تأثير عملية السلام على قطاع الصناعة في الشرق الأوسط». حاولت المؤسسة أن تشدد على تأثير عملية السلام الإيجابي على الاقتصادات الصناعية في البلدان المعنية، إلا أن معظم الدراسات التي عُرضت في المؤتمر استنتج عكس ذلك تمامًا، على الأقل في المرحلة الانتقالية المفروضة بسبب تقدّم عملية السلام بشكلٍ متقطّع.

وتترافق أنشطة الأبحاث والمواضيع الجديدة مع منهجية جديدة أيضًا. تعتمد الأبحاث حول الأراضي الفلسطينية والأردن على استطلاعات الرأي إلى حدٍ بعيد إذ تشكّل الاستطلاعات البيانات التجريبية الوحيدة المتوافرة. لكن المشهد مختلف في لبنان وسوريا ومصر. توجد في الأراضي الفلسطينية ثمانية مراكز أبحاث تهتمّ بشكلٍ أساسي بإنتاج استطلاعات الرأي حول المسائل السياسية. حاليًا تقوم مراكز الأبحاث التي هي منظماتٍ غير حكومية والتي تعمل بهدف المناصرة وإجراء الأبحاث الموجّهة نحو السياسات بتنظيم المسوحات التي تعتمد بمعظمها على استطلاعات الرأي إذ تكاد تشكّل المصدر

الأوحد للبيانات الميدانية. وتستخدم التقنيات الكميّة لدراسة ظروف الحياة. ويُعزى هذا جزئيًا إلى توجّه المنظمات المموّلة التي تفضّل مشاريع البحث التي تقدّم مؤشرات كميّة لا لُبس فيها. إن هذا «الافتتان بالناحية الكمّية» (fetishism of the quantitative) (Tamari, 1997, p. 33) يخلو من أي تفسيرٍ نقدي. حاليًا تُجري ثمانية مراكز أبحاث استطلاعات رأي حول المسائل السياسية، وهي منهجيّة معتمدة بدفعٍ من الجهات المانحة تقع ضمن نموذج المشروع «المعياري». في خلال تقديم الاقتراح، تحدّد مراكز الاستطلاع حجم العيّنة والاستمارة والميزانية المطلوبة. على سبيل المثال، تمحور برنامج أساسي خاص بإحدى المؤسسات الألمانية حول دعم استطلاعات الرأي في المجتمع الفلسطيني. لسوء الحظ، اعتُمدت منهجية تضمن توجه النتائج. فعوضًا عن تقييم الرأي العام، راحت تولّد بل تُصنّع الآراء وتُشرّع الخطابات والأنشطة السياسية لبعض الفاعلين السياسيين وهم من النخبة الحديثة. إنخرط الباحثون في العلوم الاجتماعية بالفعل في اللعبة السياسية (Champagne, 1990). إن الأبحاث حول الفقر على سبيل المثال تظهر أشكال المعرفة التي يولّدها هذا النوع من الأبحاث .

1. الأبحاث حول الفقر: من هم الأثرياء؟ أين هم الأثرياء؟

تضع الدراسات حول الفقر في الأراضي الفلسطينية مسحًا تشخيصيًا لـ «رسم خرائط الفقر» (poverty mapping) و «التخفيف من حدّة الفقر» (poverty alleviation)، فتفترض أن الفقراء يسكنون بعض الأحياء ولا تنظر في الأسباب الكامنة وراء سكنهم فيها ولا تقيّم الأسباب الأساسية للفقر، مثل سوء توزيع الموارد ودور الدولة وسياسات التكيّف الهيكلي التي تتبّعها. تُشكّل دراسة الفقر جزءًا من الأبحاث التي تتمحور حول الكوارث والتي أجرتها وكالات الأمم المتحدة ورعتها وفي بعض الأحيان نشرتها وبعد ذلك استعانت بالمنظمات غير الحكومية لتقوم بها. ولعلّ وفرة البيانات حول الفقر وتراجع المستوى المعيشي، والبطالة، وانكماش سوق العمل، والأزمات الأخرى في القطاعين العام والخاص الواردة جميعها في التقارير السنوية والدورية التي تنشرها المنظمات المذكورة أعلاه كافيةٌ لتضمن استدامة المئات من مشاريع الأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية. وغالبًا ما تستخدم المنظمات هذه المؤشرات الكميّة وتشدد على الخصوصيات السكّانية. لذا فإن المسوحات هذه وصفيّة الطابع تعتمد على تقييم الاستهلاك والمدخول إلى جانب متوسط العمر المتوقع ومعدّل وفيات الأطفال ومحو الأمية. إلا أن إدماج البيانات الأولية ونتائجها المعالجة جزئيًا في دراسات اجتماعية وإنسانية وتاريخية أوسع مازال متأخرًا. كما لا بد من الإشارة إلى أن الدراسات هذه تحدد الفقراء من دون الأثرياء وتقدّم تدخلات سياسية للحدّ من عدد الفقراء فيما تتجاهل تقييم مجتمع الأثرياء. وقلّما تؤخذ في عين الاعتبار مقاربةٌ كميّة تعتمد على المقابلات المعمّقة وتقييم الفقر ضمن مجموعات محدّدة كالشباب مثلاً. في هذه الظروف، من المستحيل فهم طبيعة عدم المساواة والنظام الطبقي الاجتماعي. وتتأكد هذه النزعة في دراسةٍ شاملة قام بها إلسي أوين وآخرون (Else Oyen et al., 1996)، وهي دراسة تظهر تحليلات مختلفة لمجموعات البيانات المتوافرة في بلدهم/منطقتهم إلا أنها لا تأخذ في عين الاعتبار الأبحاث الإثنوغرافية.

ومن الأمثلة على التعاقد الفرعي نذكر عمل المركز الأردني للبحوث الاجتماعية (JCSR) الذي أطلق مشروعًا لتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية. يعتمد البحث نهجًا وصفيًا واضحا ويهدف إلى تحديد موقع الفقر جغرافيًا واقتراح الحلول، وهذا ما يتجلّى بكل وضوح حتّى في أهداف البحث المعلنة:

«يتعلق الأمر بتنفيذ المرحلة الأولى من وضع استراتيجية لتطبيق الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها في محافظة الزرقاء في الأردن. تشمل استراتيجية التنمية الإجمالية المكونات أو المراحل التالية: (المرحلة الأولى) إجراء دراسة ميدانية أولية لتقييم الوضع الاجتماعي الاقتصادي في محافظة الزرقاء وتحديد الشركاء المحليين المحتملين. (المرحلة الثانية) وضع مسوّدة تقرير محلي معمّق حول الأهداف الإنمائية للألفية ليستخدم في المستقبل كمخطط للسياسات ولرصد التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية في المحافظة. وتتضمّن هذه المرحلة إجراء الأبحاث الموسّعة حول تطبيق الأهداف بمشاركة المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية والسلطات البلدية وغيرها. (المرحلة الثالثة) تطبيق المشاريع قصيرة المدى لمعالجة المشاكل الأكثر إلحاحًا ووضع أسس شراكة وثيقة من أجل التنمية مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني».

كما وتنتج مراكز الأبحاث المحلية بالتعاون مع المنظمات الدولية المعرفة حول الفقر، إلا أن الباحثين هم غالبًا من الخبراء الذين بنوا مسيرتهم المهنية في المنظمات الدولية. ومن الأمثلة الأخرى على هذه الإرادة لتحديد موقع الفقر جغرافيًا نذكر المشروع الذي يحمل عنوان «في الأرقام: منهجيات القياس وحاجات الأبحاث التنموية للبيانات في الأردن (مشكلة الفقر)»[14].

إلا أنه تجدر الإشارة إلى بعض الاستثناءات. لقد تناولت المقاربة الحضرية التي اعتمدها مركز بحوث التنمية الدولية (International Development Research Center-IDRC) سنة 2006 ردًا على الأهداف الإنمائية للألفية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المسائل الأساسية المرتبطة بأسباب الفقر على غرار سوء إعادة توزيع الثروات.

سادساً: خلاصة

حاولنا في هذه الدراسة أن نبرهن وجهة نظرنا حول التطوّر الإشكالي للأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية في المنطقة. ولقد برز في هذا المجال المقاولون أصحاب المشاريع الفكرية (Romani, 2001) وعلماء الاجتماع الخبراء (Kabanji, 2005) والمستشارون (الكنز، 2005) الذين أصبحوا جزءًا من شبكات الوكالات المانحة وبالتالي يستخدمون الرمز المعرفي الخاص بالوكالات المانحة في مجال الأبحاث. ولقد أصبحوا جميعًا بدورهم جزءًا من شبكة الوكالات المانحة ويستخدم كلّ منهم خطابه الخاص في حقل الأبحاث. على الرغم من أن الأبحاث في العلوم الاجتماعية قد ازدهرت في المشرق العربي مؤخرًا (مقارنةً بالشّح في السابق) بفضل المحاولات الأكاديمية لتقديم مقاربات عديدة ومتنوعة، إفتقرت الدراسات هذه إلى الناحية النقدية بسبب توجه الجهات المانحة المذكور آنفًا. فحقل الأبحاث لا يخضع لتفاعل مصالح الطبقات الاجتماعية أو الأيديولوجيات بل يُعتبر حلبةً يتنافس فيها الباحثون على الموارد المادية و/أو العقود. تؤدي الوكالات المانحة دورًا أساسيًا في تحديد قواعد اللعبة، ما يفسّر جزئيًا توجّه الأبحاث الحالية نحو السياسات فهي تُكلّف وتُنفّذ لتقييم «نبض الشارع العربي»، بدل أن تتحرك بدفع من برامج البحث الأكاديمي والمطالب الاجتماعية. لقد أثمر الواقع هذا أبحاثًا ذات نزعة منهجية كَمية وغالبًا ما تفتقر إلى النظريات. حاول بعض الكتّاب

[14] نفّذ المركز الأردني للبحوث الاجتماعية (JCSR) هذا المشروع سنة 1999.

تجاوز العقبات هذه من خلال إجراء البحث النوعي المعمّق الذي يعتمد على الأطر النظرية، إلا أن الناشرين لم يشجّعوا نشر النصوص هذه، ما يشير إلى العلاقة الوثيقة بين الجهات المانحة والمعرفة والثقافة الأكاديمية.

المسألة الأبرز هي مسألة التمويل. يثير تمويل المشاريع المبعثرة عوضًا عن برامج الأبحاث المتناسقة مشكلةً أساسية ترتبط بتراكم المعرفة والمنهجية والمواضيع والتخصّص، وجميعها أساسية لضمان جودة الأبحاث. تؤدي ندرة التمويل العام للأبحاث والافتقار إلى التبرعات من مجتمع الأثرياء المحلي وجاذبية التمويل الأجنبي الاستثنائية إلى تقويض قدرة مراكز الأبحاث على وضع الخطط طويلة الأمد واستخدام فريق العمل الملائم. على سبيل المثال، نادرةٌ جدًا هي الوقفيات (endowments) التي تولدّ الدخل الأدنى لمراكز الأبحاث، والتي غالبًا ما نجدها في أميركا الشمالية وبعض البلدان الأوروبية. يشرح مصطفى البرغوثي أن المنظمات غير الحكومية تقترح بناء وقفية للمؤسسة إلا أن الجهات المانحة غالبًا ما ترفضها مدعية أنه ما من ضمانة بألاّ يتغير طابع المنظمة في فترةٍ ما (Barghouthi, 1995). في حزيران/يونيو 2000، وفي خلال اجتماع مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) للمنظمات الفلسطينية الشريكة، إقترحت منظمات فلسطينية عدّة أن تساعد المنظمات غير الحكومية الدولية المنظمات المحلية في تأسيس وقفيات. لكن وكما ظهر من المناقشات، فقد ادعت الجهات المانحة بأنها لا تستطيع تسويغ هذا النوع من الدعم المالي. ومن الواضح أن دعم الجهات المانحة لمراكز الأبحاث الفلسطينية يقتصر على التشديد في المدى القصير على الحصول على «نتائج» في موضوعات تهمّها، وذلك على حساب بناء المؤسسات طويل الأمد. وإذ يمكن القول إن مسألة استدامة مراكز الأبحاث تقع في النهاية على عاتق المنظمة المحلية، فقد عرقلت الجهات المانحة سعيها في هذا المجال إذ هي ترجّح المكاسب قصيرة الأمد على حساب الآليات طويلة الأمد لدعم هذه المؤسسات.

وفيما تجرى الأبحاث خارج الجامعات، باتت ممارسات العلوم الاجتماعية عرضةً لضغوطات كثيرة. في القرون الوسطى في إيطاليا، كانت الجامعة (Universitat) مستقلّةً عن المدينة، وكانت هذه الاستقلالية شرطًا أساسيًا لإنشاء مجموعة توجّه نظرةً نقدية إلى مجتمعها. ويؤدي تشتّت مواقع البحث إلى إضعاف مراكز الأبحاث أمام هجمات السلطات السياسية والأمنية، وأيضًا هجمات المجموعات الدينية واليسارية والمحافظة، فيفشل الباحثون في اعتماد مقاربةٍ نقدية تجاه مجتمعهم. وفي هذا النظام المُعولم حيث لا تهتمّ الجهات المانحة بتمكين المؤسسات العامة كالجامعات الوطنية لإجراء الأبحاث لتؤدي دورها في التغيير الاجتماعي، لا يُعتبر تهميش الجامعات محتّمًا بالضرورة. أشار علي الكنز إلى أن التقاليد الجامعية في البرازيل والأرجنتين والهند وجنوب أفريقيا راسخة حتى أن الجامعات تؤدي دورًا رياديًا في إنتاج الأبحاث (الكنز، 2005 ص. 35).

في الختام، إذا ما استمرّ الوضع على ما هو عليه وبقيت مراكز الأبحاث منفصلةً عن الجامعات في المشرق العربي، بإمكاننا توقّع خلو حقل الأبحاث من الباحثين المتمهّنين ما يذكّرنا بتوصيف «غسان سلامه» للديمقراطية الخالية من المدافعين عن المبادئ الديمقراطية (Salameh, 1994). إنه بالفعل مستقبلٌ مظلم لحقل الأبحاث نفسه.

المراجع

حنفي، ساري؛ طبر، ليندا (2005). **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة. المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية**. رام الله: مركز مواطن.

قبانجي، جاك (2005). كيف تقرأ الإنتاج السوسيولوجي العربي. **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**. العدد 2. ص.ص. 59-88

الكنز، علي (2005). العلوم الاجتماعية في العالم العربي. **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**. العدد 2. ص. ص. 17-48

Barghouthi, Mustapha (1995). North-South Dynamics and the Question of Aid. *The Concept of Health Under National Democratic Struggle, International People's Health Council*. Jerusalem: Union of Palestinian Medical Relief Committees.

Bocco, Ricardo, Matthias Brunner, Jalal al-Husseini, Frédéric Lapeyre et Luigi De Martino (2006). Mesurer la fièvre palestinienne. Notes sur une expérience de monitoring des conditions de vie de la population civile palestinienne pendant la deuxième Intifada, 2000-2006. *Annuaire Suisse des Politiques de Développement* 25, no. 2,79-94.

Bourdieu, Pierre (1990). *Homo Academicus*. London: Polity.

Burawoy, Michael (2007). For public sociology. Dan Clawson [et al.] (Eds.) *Public sociology: fifteen eminent sociologists debate politics and the profession in the twenty-first century*. Berkeley : University of California Press.

CERMOC (1995) . Guide des centres de recherche en sciences sociales au Liban: 1975-1992. Collection Cahiers du Cermoc no. 11

Champagne, Patrick (1990). *Faire l'opinion. Le nouveau jeu politique*. Paris: Éditions de Minuit.

Fisher, William F. (1997). Doing Good? The Politics and Antipolitics of NGO Practices. *Annual Review of Anthropology*, 26 : 439-464.

Hanafi, Sari (2006). Vivre dans le camp, vivre ailleurs : Les Palestiniens réfugiés en Egypte et dans les Territoires palestiniens. *Geographies. Bulletin de l'Association des Géographes Français*. Paris: Association de Géographes Français.

Hanafi, Sari (2005). Report on the survey and database of research on population issues in Palestine. *Population Council*, Cairo.

Hanafi, Sari (1999). The Image of Others, between Arabic and French Agendas. *In Social Science in Egypt: Emerging Voices*, edited by Seteney Shamy and Linda Herrera, pp: 34-56. Cairo: AUC.

Hanafi, Sari and Linda Tabar (2005). *Donors, International organizations, local NGOs. Emergence of the Palestinian Globalized Elite*. Ramallah: Muwatin and Institute of Jerusalem Studies.

IFPO (2007). Répertoire des chercheurs et Répertoire des centres de recherche Liban/Syrie/Jordanie. Retrieved Nov.12, 2008. http://www.estime.ird.fr/IMG/pdf/rapport_IFPO_2007.pdf).

Khatibi, Abdel Kebir (1975). Sociologie du monde arabe. Positions, BESM no 126, pp 13-26.

Krishna, V.V.; Waast, Roland; Gaillard, Jacques (1998). Globalization and scientific communities in developing countries. *World science report*. UNESCO, pp. 273-288.

Oyen, Else, and Seyed Abdus Samad (1996). Poverty: A Global Review. Oslo: Scandinavian University Press.

Romani, Vincent (2001). Universités et universitaires palestiniens d'une Intifada à l'autre. In D'une Intifada l'autre. *La Palestine au quotidien* edited by Bernard Botiveau and Aude Signoles, pp. 55-80. Egypte/Monde Arabe, no. 6. Cairo: CEDEJ and Bruxelles : Complexe.

-----. "Sociologues et Sociologies en Cisjordanie occupée : Engagements et hétéronomies." Etude de cas, 2007.

Rosen, George (1985). *Western Economists and Eastern Societies: Agents of Change in South Asia* 1950-70.

Roussillon, Alain (2002). Sociologie et identité en Égypte et au Maroc: le travail de deuil de la colonisation. *Revue d'Histoire des Sciences de l'Homme*, 7, 125-173.

Salameh, Ghassan (1994). Introduction. In Democracy Without Democrats? *The Renewal of Politics in the Muslim World* edited by Ghassam Salameh, pp. 1-22. London: I. B. Tauris.

Tamari, Salim (1997). Social Science Research in Palestine: a Review of Trends and Issues. *In Palestine, Palestiniens. Territoire national, espaces communautaires* edited by Riccardo Bocco, Blandine Destrmeau and JeanHannoyer, pp. 17-40. No .17. Beirut: Cahiers du CERMOC.

UNDP (2002). *Capacity for Development: New Solutions to Old Problems*. New York: UNDP.

UNDP (2003). *Ownership, Leadership and Transformation: Can We Do Better for Capacity Development?* New York: UNDP.

Waast, Roland (1996). Les Sciences hors d'Occident au XXe siècle. Paris: ORSTOM.

World Bank (1998). *World Development Report 1998-99: Knowledge for Development*, Oxford: Oxford University Press.

Zureik, Elia (2003). Theoretical and Methodological Considerations for the Study of Palestinian Society. *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East* 23, no.1-2,152-162.